إستراتيجية مجال التركيز المعني بالمياه الدولية والبرامج الإستراتيجية الخاصة بصندوق البيئة العالمية في فترة التجديد الرابع لموارد الصندوق (GEF-4)

أولاً. مقدمة

1. يعرض هذا المنشور إستراتيجية مجال التركيز المعني بالمياه الدولية والبرامج الإستراتيجية الخاصة بصندوق البيئة العالمية في فترة التجديد الرابع لموارده (GEF-4) أي الفترة (2007-2010)، حسبما وافق عليهما مجلس صندوق البيئة العالمية في سبتمبر/أيلول من عام 2007.

2. عند تجديد موارد الصندوق الاستئماني التابع لصندوق البيئة العالمية في عام 2006، طلب مجلس صندوق البيئة العالمية من سكرتارية الصندوق استعراض ومراجعة الإستراتيجيات اللازمة لمجالات التركيز الستة الخاصة بصندوق البيئة العالمية، مع مراعاة قضايا منها الإدارة المستدامة للغابات والإدارة السليمة للمواد الكيميائية.[1]

3. في ديسمبر/كانون الأول من عام 2006، عرض المسؤول التنفيذي الأول/رئيس مجلس صندوق البيئة العالمية على المجلس خطة لزيادة كفاءة وأثر عمليات الصندوق. ويتمثل أحد العناصر الأساسية لهذا البرنامج الإصلاحي في التخلي عن النهج السابق المتمثل في اتخاذ إجراءات تدخلية بشأن مشروعات فردية واستبدال هذا النهج بزيادة التركيز على البرامج من جانب الصندوق. والغرض من هذا ذو شقين: (أ) تركيز موارد صندوق البيئة العالمية التمويلية المحدودة في فترة التجديد الرابع لموارد الصندوق (GEF-4) على مجموعة ذات أولوية من قضايا الشواغل البيئية العالمية؛ و(ب) الربط بين المشروعات بما يحقق زيادة أثرها.

4. الإستراتيجية الخاصة بالمياه الدولية المُدرجة في هذا المنشور هي نتاج عملية تشاور اشتركت فيها مجموعات استشارية خارجية، مع مساهمات من: أعضاء مجلس صندوق البيئة العالمية، وسكرتاريات الاتفاقيات المعنيّة، وهيئات صندوق البيئة العالمية، والهيئة الاستشارية العلمية والفنية، والشركاء الآخرون للصندوق.[2]

5. تبني هذه الإستراتيجية على أساس الإنجازات والتجارب والخبرات السابقة لصندوق البيئة العالمية في مجال المياه الدولية. ووضعت إستراتيجية عمليات صندوق البيئة العالمية التي وافق عليها مجلس صندوق البيئة العالمية في عام 1995 الهدفين الطويلي الأمد الخاصين بمجال التركيز المعني بالمياه الدولية، واللذين يتمثلان في: تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الدول بشأن الشواغل المتعلقة بالمياه العابرة للحدود، ولعب دور تحفيزي في

---

[1] GEF/R.4/32, Policy recommendations for the Fourth Replenishment of the GEF Trust Fund.

[2] Working documents and comments received from GEF partners are accessible at the GEF website www.thegef.org under GEF policies.

معالجة تلك الشواغل عن طريق مساعدة البلدان المعنية على استخدام كامل مجموعة المساعدات الفنية والإصلاحات الاقتصادية والمالية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة.

6. يعالج مجال التركيز المعني بالمياه الدولية الخاص بالصندوق تحديات التنمية المستدامة التي تواجه الدول التي تتشارك في الموارد المائية العابرة للحدود، بما في ذلك المياه السطحية والجوفية والبحرية. وتتراوح التحديات العابرة للحدود من التلوث، وفقدان الموائل الحرجة، والتنوع البيولوجي، ونفايات السفن، والأنواع الغريبة، إلى الإفراط في استخدام الموارد المائية السطحية والجوفية، وتعارض استخداماتها، والإفراط في صيد الأسماك، والتكيف مع التقلّبات المناخية (مثلاً، ما يصاحب ذلك من موجات الجفاف، والفيضانات، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتبييض الشعاب المرجانية).

7. حددت إستراتيجية عمليات صندوق البيئة العالمية لعام 1995 أنواع الشواغل العابرة للحدود الواجب معالجتها في إطار مجال التركيز المعني بالمياه الدولية، كما أقرت بالصلات بين مجال التركيز هذا والفصلين 17 و18 بجدول أعمال القرن الحادي والعشرين (Agenda 21) المعنيين بالمحيطات والمياه العذبة. وتورد وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية تعريفاً محدداً لمصطلح "المياه الدولية"، كما اعتمد مجلس الصندوق في عام 1995 استخدام كلمة "العابر للحدود" في وصف أنظمة المياه والأحواض المشتركة التي تخضع للإجراءات التدخلية التي يقوم بها الصندوق، ومنها نطاق الأحواض التي تشكل تلك الأنظمة المائية. كما يساهم مجال التركيز المعني بالمياه الدولية، في إطار مساندة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وإعلان ريو والتحول إلى التنمية المستدامة، في الجهود الرامية إلى تحقيق رفاهية البشر واستئصال جذور الفقر عبر تحقيق استدامة سبل كسب الرزق، وتأمين مصادر الأغذية، وزيادة تكافؤ فرص الحصول على المياه، والحد من المخاطر الصحية ذات الصلة بالمياه نتيجة لإجراءاته التدخلية. وبالنظر إلى التعقيدات العابرة للحدود، فإن تحقيق تلك النتائج يستغرق وقتاً حتى تؤتي أكلها، إذ ينبغي أولاً بناء الثقة وترسيخها فيما بين الدول في عملية تشمل جميع الأطراف المعنية قبل أن يتم تحقيق أي تقدم بشأن أمن المياه والمحيطات. ولهذا الصبر والتأني مردود يتمثل في خلق التزامات سياسية من شأنها تعزيز التدابير الجماعية والمتعددة البلدان مع مرور الوقت.

8. وكخطوة نحو صياغة نهج ذي طابع عملي أوسع نطاقاً لصندوق البيئة العالمية، تم إعداد برامج إستراتيجية لمساندة تحقيق الأهداف الطويلة الأجل. وتُحدِّد تلك البرامج الإستراتيجية بؤرة تركيز عمل الصندوق في فترة التجديد الرابع لموارده. وقد تم اختيار هذه البرامج الإستراتيجية وتحديدها تبعاً لأهميتها، وضرورتها، وفعاليتها من حيث التكلفة من منظور البيئة العالمية. كما رُوعيت الأولويات التي حددتها البلدان والإرشادات العامة الصادرة عن الاتفاقات والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. علماً بأن البرامج الإستراتيجية تتيح رابطاً متوسطاً بين مستوى المشروعات والأهداف الطويلة الأمد التي اعتمدها صندوق البيئة العالمية في كلٍّ من مجالات تركيز عملياته.

9. هناك أربعة برامج ستساند تحقيق أهداف مجال التركيز المعني بالمياه الدولية أثناء فترة التجديد الرابع لموارد الصندوق، وهي: (أ) استعادة وتحقيق استمرارية الأرصدة السمكية الساحلية والبحرية، وما يرتبط بذلك من تنوع بيولوجي، (ب) الحد من زيادة إثراء المغذيات ونضوب الأوكسجين نتيجة للتلوث الناشئ من مصادر برية في المياه الساحلية في الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة بما يتمشى مع برنامج العمل العالمي؛ (ج) تحقيق التوازن بين الإفراط في استخدام الموارد المائية وتعارض استخداماتها في أحواض المياه السطحية والجوفية ذات الطبيعة العابرة للحدود؛ و(د) الحد من المواد السامة الثابتة واختبار الإدارة التكيفية للمياه مع الجليد الذائب.

10. تَحلّ الأهداف الطويلة الأمد والبرامج الإستراتيجية التي تجري إعادة تحديدها بشأن فترة التجديد الرابع لموارد الصندوق محلّ الهيكل السابق لبرامج العمليات وأولويات الإستراتيجيات. أما الهيكل الجديد الذي يوجزه الجدول التالي بشأن مجال التركيز المعني بالمياه الدولية فهو يوازن بين الاستمرارية والمرونة ويساند التأكيد على تحقيق النتائج.

الجدول 1: الأهداف الطويلة الأمد والبرامج الإستراتيجية بشأن المياه الدولية في فترة التجديد الرابع لموارد صندوق البيئة العالمية (GEF-4)

الهدفان طويلا الأمد	**البرامج الإستراتيجية الخاصة بفترة التجديد الرابع لموارد صندوق البيئة العالمية GEF-4**
1: تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الدول بشأن الشواغل ذات الأولوية المتعلقة بالمياه العابرة للحدود **2:** حفز الإجراءات العابرة للحدود التي تعالج الشواغل المتعلقة بالمياه	**1.** استعادة وتحقيق استمرارية الأرصدة السمكية الساحلية والبحرية، وما يرتبط بذلك من تنوع بيولوجي **2.** الحد من زيادة إثراء المغذيات ونضوب الأوكسجين نتيجة للتلوث الناشئ من مصادر برية في المياه الساحلية في الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة بما يتمشى مع برنامج العمل العالمي **3.** تحقيق التوازن بين الإفراط في استخدام الموارد المائية وتعارض استخداماتها في أحواض المياه السطحية والجوفية ذات الطبيعة العابرة للحدود **4. .4** الحد من المواد السامة الثابتة واختبار الإدارة التكيفية للمياه مع الجليد الذائب

11. تتسق إستراتيجية مجال التركيز المعني بالمياه الدولية مع إطار الإدارة المستند إلى تحقيق النتائج (RBM) الخاص بصندوق البيئة العالمية، وذلك بغية توجيه الإستراتيجيات نحو تحقيق منافع بيئية عالمية ملموسة وتسهيل كفاية رفع التقارير عن تنفيذ تلك الإستراتيجيات. أما *الأثر* المتوقع على الأمد الطويل على البيئة العالمية فهو محدد لكل من الأهداف، كما أن *النواتج* المتوقعة على الأمد المتوسط مُحدّدة بالنسبة لكل من البرامج الإستراتيجية. ولذا، من المتوقع من المشروعات أن تساند تحقيق الآثار والنواتج المحددة على مستوى البرامج.

12. تم تحديد مؤشرات مؤقتة بشأن كل أثر متوقع وبشأن كل من النواتج المتوقعة. ومن شأن تلك المؤشرات تسهيل عملية الرصد المنهجية لتحقيق الآثار والنواتج المتوقعة. وستتم زيادة تطوير تلك المؤشرات فيما يتعلق بالإدارة المستندة إلى تحقيق النتائج الخاصة بصندوق البيئة العالمية.

13. تسعى الإستراتيجية الخاصة بالمياه الدولية التي يعرضها هذا المنشور إلى إرشاد الجهات الداعية للمشروعات في البلدان المعنية وفي هيئات صندوق البيئة العالمية وشركائه الآخرين في مجال إعداد واستعراض المشروعات المقترحة لفترة التجديد الرابع لموارد الصندوق. وستبدأ سكرتارية صندوق البيئة العالمية في عام 2008 في وضع الأهداف الطويلة الأمد والبرامج الإستراتيجية بشأن فترة التجديد الخامس لموارد الصندوق، وذلك بغية عرض البرامج الإستراتيجية المُقترحة بشأن تلك الفترة على مجلس الصندوق في أول اجتماع يعقده في عام 2009.

ثانياً. خلفية مرجعية

14. تكشف عشرة أعوام من خبرات وتجارب صندوق البيئة العالمية في مجال مشروعات المياه الدولية أن الإجراءات التدخلية التي تتم في بلدان متعددة من خلال المشروعات الإقليمية تكون ذات مردود أكبر مقارنة بالمشروعات التي تتم في بلد منفرد، وذلك على صعيد تأمين التزامات البلدان المعنية بتنفيذ إجراءات عابرة للحدود. بالإضافة إلى ذلك، يعمل صندوق البيئة العالمية على بناء الثقة فيما بين الدول ذات السيادة للتعاون والعمل معاً بشأن الشواغل ذات الصلة بالمياه المشتركة لتفادي وقوع نزاعات سياسية فيما بين الدول المجاورة، وتحقيق منافع إنمائية مشتركة. وقد أسفر هذا النهج عن بناء مؤسسات إقليمية يمكنها الاستمرار في العمل الجماعي بعد أن تنتهي المساندة التي يقدمها صندوق البيئة العالمية. علماً بأن إنجاز هذه الإستراتيجية الخاصة باستخدام العمليات الأساسية لحفز الالتزام السياسي بالعمل الجماعي، ثم توسيع نطاق العمل ليشمل السياسات الابتكارية وإصلاحات الأطر القانونية والمؤسسية، والمشروعات الإرشادية، قد يستغرق عشر سنوات من المشروعات المتعاقبة في بعض المسطحات المائية العابرة للحدود، بل أنه قد يستغرق وقتاً أطول لتسجيل تحقيق أية تحسينات. يُذكر أن التجارب السابقة في مجال الموارد المائية العابرة للحدود في حوض نهر الراين وبحر الشمال، وحوض البحيرات

الكبرى في أمريكا الشمالية قد استغرقت بالفعل عشرات السنين لحفز العمل، وثمة شواغل مستمرة عابرة للحدود بشأن المياه ومصائد الأسماك والموائل والتلوث تستوجب المزيد من الاهتمام.

15. خلال فترة التجديد الرابع لموارد صندوق البيئة العالمية، سيتم التأكيد على تفعيل التفويض الذي وافق عليه مجلس الصندوق بشأن استخدام النُهُج المتكاملة المستندة إلى الأنظمة الإيكولوجية في إدارة الموارد المائية العابرة للحدود. وتضع المساندة التي يقدمها الصندوق الأنشطة البشرية في صميم عمليات المياه العابرة للحدود، كما تبني الإجراءات التدخلية على أساس تعديل تلك الأنشطة البشرية لضمان استدامة المنافع المتعددة المتحققة. وللصندوق تاريخ طويل في حفز تطوير التعاون فيما بين الوكالات في هذا المجال، وسيواصل عمله لتعزيز هذا التعاون للوفاء بالأهداف الإنمائية المتعلقة بالمياه التي وافق عليها المجتمع الدولي، مثل أهداف جوهانسبرغ التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002.[3] كما سيتواصل السعي إلى إقامة شراكات فيما بين مختلف الوكالات المعنية لمساعدتها على العمل معاً بصورة أكثر تماسكاً ضمن نطاق المنافع النسبية الحالية بما يتمشى مع أولويات البلدان المعنية والإصلاحات الجاري تنفيذها في الأمم المتحدة. ويساهم مثل هذا التعاون فيما بين الوكالات المعنية في زيادة مستوى الفعالية والتآزر الإنمائيين فيما بين مجالات التركيز الخاصة بالصندوق، كما يُعتبر ركيزة أساسية في تعبئة بلايين الدولارات الأمريكية الضرورية لتوسيع نطاق عمل الصندوق.

16. وثّقت الدراسة الثالثة المستقلة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية (OPS3) في عام 2005 والمراجعات الداخلية أوجه النجاح التي تحققت في استخدام الإجراءات والعمليات التي أوصى الصندوق بها لتحقيق الهدف الإستراتيجي الأول من خلال بناء قدراته الخاصة أو مشروعاته الأساسية (معادل للأنشطة المواتية للصندوق في مجالات التركيز الأخرى).[4] وأفادت هذه الدراسة بتحقيق نتائج قوية، وأن الإنجازات قد فاقت الأهداف المحددة في فترتي التجديد الثاني والثالث لموارد الصندوق، وأن مجال التركيز هذا أثبت فعاليته كأحد العوامل المتعلقة بإصلاحات السياسات والأطر القانونية والمؤسسية، وإقامة بيئات مواتية. وخلصت هذه الدراسة إلى أن مجال التركيز المعني بالمياه الدولية ينبغي أن يتحوّل من نمط الاختبار والإيضاح إلى تصعيد كامل العمليات في إطار مساندة التكاليف الإضافية المتفق عليها للإصلاحات، والاستثمارات، وبرامج الإدارة اللازمة لتخفيف الإجهاد على موارد المياه العذبة والأنظمة البحرية العابرة للحدود. وهذا التحوّل إلى تطبيق إصلاحات ميدانية وتدابير لتخفيف الإجهاد بغرض تحقيق الهدف الثاني الذي وافق عليه المجلس يشكل البؤرة الرئيسية لعمل مجال التركيز المعني بالمياه الدولية خلال فترة التجديد الرابع لموارد الصندوق. ويمكن أن يبدأ العمل على نطاق متواضع في ضوء الموارد المتاحة.

ثالثاً. الاختلافات بين فترتي التجديد الثالث والرابع لموارد صندوق البيئة العالمية

17. مجال التركيز المعني بالمياه الدولية الخاص بصندوق البيئة العالمية هو الوحيد الذي شهد تخفيضاً في مخصصاته في فترة التجديد الرابع لموارد الصندوق مقارنة بالتجديد الثالث، إذ بلغ المبلغ المخصص في التجديد

[3] http://www.un.org/esa/sustdev/documents/WSSD_POI_PD/English/POIToc.htm
[4] E.g. Biodiversity: http://www.thegef.org/interior.aspx?id=224&ekmensel=c580fa7b_48_124_btnlink

الرابع 355 مليون دولار أمريكي[5] مقابل 430 مليون دولار أمريكي للتجديد الثالث. بالإضافة إلى ذلك، شهد هذا المبلغ مزيداً من التقليص بغرض مساندة تمويل برنامج المنح الصغيرة التابع للصندوق وبعض الأولويات الأخرى، ليصل إجمالي تلك المخصصات في نهاية المطاف إلى 335 مليون دولار أمريكي. وفي ضوء قلة التمويل، من المتوقع أن يكون هناك عدد أقل من الانجازات في فترة التجديد الرابع حسبما تشير الأهداف البسيطة التي تمت الموافقة عليها في برامج التجديد. ومن شأن محدودية الموارد التمويلية المتاحة أن تؤدي إلى اقتصار تركيز إستراتيجية التجديد الرابع لموارد الصندوق على عدد قليل من المواضيع المحورية ذات الأولوية القصوى المتعلقة بالمياه العابرة للحدود، وذلك بغرض تحسين تحقيق النتائج. وخلال مرحلة تلقي التعليقات على المسودات السابقة لهذه الإستراتيجية، وردت طلبات بإضافة الكثير من الشواغل الأخرى العابرة للحدود، التي لم تكن مدرجة كأولوية في هذه الإستراتيجية. لكن لم يكن بالإمكان ــ في ضوء ما سبق ــ إدراج هذه المقترحات.

18. بينما تمت جدولة موارد فترة التجديد الثالث من خلال برامج العمليات 8 و9 و10، فإن التجديد الرابع قد جدول مخصصاته من الموارد من خلال أربعة برامج إستراتيجية محدودة. الجدير بالذكر أن المشروعات التي تمت مساندتها في السابق في فترتي التجديد الثاني والثالث لموارد الصندوق عالجت ــ في حالات كثيرة ــ أوجه التعاون العام بشأن المياه العابرة للحدود والإجراءات التدخلية الوقائية. إلا أنه بالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة في هذا التجديد، سينبغي أن تكون هناك ضرورة ملحة على الصعيد القطري بشأن الشواغل العابرة للحدود الوشيكة المدرجة في هذه الإستراتيجية حتى يمكن تخطيط الموارد اللازمة في برامج العمل. بالإضافة إلى ذلك، لن يكون بالإمكان مساندة القضايا المتعلقة بالتلوث النفطي من السفن، ومصائد الأسماك الداخلية، والشواغل العامة للتلوث في الأحواض المائية، والمناطق المحمية ذات الصلة بالأراضي الرطبة العابرة للحدود، وجهود الرصد العام للموارد المائية العابرة للحدود، ما لم يكن ذلك متصلاً بأحد مواضيع البرامج الأربعة الواردة في التجديد الرابع. ولا يعني ذلك بطبيعة الحال عدم قيام صندوق البيئة العالمية في المستقبل بمعالجة تلك الشواغل المهمة، إذ إن تحديد الأولويات المدرجة في هذا المنشور يقتصر على التجديد الرابع لموارد الصندوق.

19. تم أيضاً إجراء تغييرات مقارنة بمسودة الإستراتيجية التي استعرضها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2006. وبناءً على التعليقات التي قدمها المجلس والفريق الاستشاري الفني المعني بالمياه الدولية، جرى إدماج الهدف الثالث المتعلق بالمشروعات الإرشادية الابتكارية في الهدفين الآخرين، ويتم تناولهما حالياً باستخدام الصيغ الواردة في إستراتيجيات العمليات الأصلية لصندوق البيئة العالمية. ويمثل الهدفان الإستراتيجيان الخاصان بالتجديد الرابع لموارد الصندوق صيغة مبسطة ومُركّزة فيما يتعلق بالأهداف الثلاثة الواردة في المسودة الصادرة في ديسمبر/كانون الأول 2006. وفي ضوء المستويات الحالية لموارد الصندوق، لن يتم التركيز سوى على عدد قليل من القضايا المهمة العابرة للحدود على الصعيد العالمي، ويهدف ذلك إلى زيادة إمكانية تحقيق تأثير ملموس في إطار التوازن الدقيق بين المصالح والشواغل الملحة العابرة للحدود ذات الأهمية.

[5] http://www.thegef.org/interior.aspx?id=62&terms=replenishment

رابعاً. الهدفان الإستراتيجيان

20. إدراكاً لمدى التعقيد الذي يكتنف تلك التحديات، ومنها الصعوبات التي مازالت تواجه كافة الدول، بما في ذلك الدول المتقدمة، في معالجة الموارد المائية الكبيرة العابرة للحدود، والإطار الزمني الذي يمتد لعشر سنوات أو أكثر لتحقيق نتائج ملموسة في الأنظمة الكبيرة، فقد اعتمدت إستراتيجية عمليات الصندوق في عام 1995 نهجاً محفّزاً تدريجياً تجسد في هذين الهدفين الخاصين بمجال التركيز المعني بالمياه الدولية، وهما:

أ. تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الدول بشأن الشواغل ذات الأولوية المتعلقة بالمياه العابرة للحدود من خلال نُهُج الإدارة الأكثر شمولية المستندة إلى الأنظمة الإيكولوجية

ب. لعب دور محفّز في معالجة الشواغل المتعلقة بالمياه العابرة للحدود عن طريق مساعدة البلدان المعنية في استخدام كامل مجموعة المساعدة الفنية والإصلاحات الاقتصادية والمالية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة

21. ولا يزال هذان الهدفان اللذان اعتمدهما مجلس الصندوق صالحين حتى اليوم، ويشكلان هدفين إستراتيجيين للتجديد الرابع لموارد الصندوق في مجال التركيز الحالي (انظر الجدول 1).

الجدول 1- الهدفان الإستراتيجيان الخاصان بمجال التركيز المعني بالمياه الدولية

الهدف الإستراتيجي	الآثار المتوقعة	المؤشرات
1. تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الدول بشأن الشواغل ذات الأولوية المتعلقة بالمياه	التزامات سياسية لتحسين التعاون المتعدد البلدان بحيث يؤدي إلى مساندة فرص التنمية الاقتصادية المستدامة والاستقرار والأمن المتعلق بالمياه في النظم المائية العابرة للحدود	اتفاقات متعددة البلدان هدف التمويل المشترك ــ 1:1
2. حفز الإجراءات العابرة للحدود التي تعالج الشواغل المتعلقة بالمياه	الدول المشاركة تظهر القدرة اللازمة للحد من الإفراط في استغلال الأرصدة السمكية، والحد من التلوث الناشئ من مصادر برية في المياه الساحلية، وتحقيق التوازن بين الاستخدامات المتعارضة للمياه في الأحواض المائية، ورفع تقارير عن التحسينات التالية المتعلقة بالمياه	تحليل الاتجاه العام بدعم من صندوق البيئة العالمية عن طريق برنامج جديد لتقييم المياه العابرة للحدود، ووفاء المزيد من الدول بأهداف جوهانسبرغ (JPOI) بشأن تحقيق استدامة مصائد الأسماك، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، والإدارة الساحلية المتكاملة (ICM) مقارنة بعام 2006 هدف التمويل المشترك ــ 2: 1

22. ساند صندوق البيئة العالمية، في السابق، إجراءات تدخلية عالجت عدداً كبيراً ومتنوعاً من الشواغل المهمة عالمياً في مجال المياه العابرة للحدود. وبالنظر إلى عدم كفاية موارد فترة التجديد الرابع لموارد الصندوق للاستمرار في القيام بمعالجة جميع القضايا العابرة للحدود، فإن مجال التركيز هذا سيركز على أربع أولويات رئيسية عابرة للحدود ذات الصلة بالمياه بالنسبة لهذه الفترة. وقد ظهرت هذه الشواغل العالمية في ثنايا التقييمات الأخيرة ــ كتقييم الألفية للنظم الإيكولوجية، والتقييم العالمي للمياه الدولية الذي أعده صندوق البيئة العالمية[6] ــ لما تشكله من مخاطر جسيمة على الموارد المائية العابرة للحدود، وكذلك لما تنطوي عليه من معوقات خطيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة. وتتمثل هذه الشواغل العالمية الأربعة فيما يلي:

أ. استنفاد الأرصدة السمكية الساحلية والبحرية، وما يرتبط بذلك من تنوع بيولوجي

ب. زيادة إثراء المغذيات ونضوب الأوكسجين نتيجة للتلوث الناشئ من مصادر برية في المياه الساحلية في الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة

[6] http://www.giwa.net/

ج. الإفراط في استخدام الموارد المائية وتعارض استخداماتها في أحواض المياه السطحية والجوفية ذات الطبيعة العابرة للحدود

د. التلوث الناشئ عن المواد السامة الثابتة والمشاكل المعقدة في المناطق التي تشهد ذوبان الجليد في الأحواض الواقعة في المناطق المرتفعة والأنظمة القطبية التي تشمل التلوث الناشئ عن المواد السامة الثابتة

23. حسبما تقترح وثيقة برامج تجديد موارد الصندوق (GEF/R.4/33)[7]، سيتم تخصيص المزيد من الموارد أثناء فترة التجديد الرابع لصالح التنفيذ الميداني والمشروعات الإرشادية الابتكارية للوفاء بالهدف الإستراتيجي الثاني: تخصيص 65–75 في المائة لصالح التنفيذ والمشروعات الإرشادية مقابل 25–35 في المائة لصالح بناء القدرات الأساسية والتعلم الموجه لحافظة مشروعات المياه الدولية.

24. سيتم السعي إلى إقامة شراكات فيما بين مختلف الوكالات المعنية بغرض تعبئة بلايين الدولارات الأمريكية من الموارد اللازمة لتأمين المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي توفرها المياه العابرة للحدود للمجتمعات المحلية التي تعتمد عليها. وقد أُطلق على هذه الشراكات ــ الخاصة بالتنفيذ المُوسع المتسق مع التوصيات التي انتهت إليها الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية (OPS3) بشأن مجال التركيز المعني بالمياه الدولية ــ اسم "صناديق الاستثمار الخاصة بشراكات المياه الدولية"، وكانت نقطة البدء موافقة مجلس صندوق البيئة العالمية في 2001 على إنشاء صندوق الاستثمار المعني بحوض نهر الدانوب والبحر الأسود.[8] وتتيح التدابير المُعجَّلة وإمكانية التنبؤ بالموارد في هذه الصناديق الاستثمارية حوافز للبنوك المتعددة الأطراف لاتخاذ القرارات الخاصة بتحديد أولوياتها الداخلية للعمل القطاعي الذي يمكنه تعبئة ما يكفي من الموارد لمعالجة هذه الشواغل الكبيرة العابرة للحدود. وتشير تجارب صندوق البيئة العالمية إلى عدم قدرة النُهُج المتدرجة على استثارة الاهتمام اللازم داخل البنوك المتعددة الأطراف لاستيعاب وإدراك طبيعة الشواغل العابرة للحدود، مما يعني أن الصندوق لن يكون بوسعه توسيع نطاق عملياته للوفاء بالهدف الإستراتيجي الثاني.

25. من المُقرر أن تؤدي زيادة التأكيد على تقاسم الخبرات والتعلم الموجهين فيما بين مشروعات صندوق البيئة العالمية الجديدة والمشروعات القائمة في مجال المياه الدولية في هذه الحافظة إلى تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها، وتحديد الممارسات السليمة وتكرارها قبل إنجاز المشروعات. ويسهم تقاسم الخبرات فيما بين بلدان الجنوب في مجال مشروعات المياه الدولية في تعزيز نوعية حافظة عمليات صندوق البيئة العالمية في مجال المياه الدولية، وإعداد أدوات لإدارة المعارف لتحديد الممارسات السليمة، وتعجيل وتيرة تكرارها. وبمساعدة من برنامج صندوق البيئة العالمية الخاص بالتعلم وتقاسم الخبرات في مجال التركيز المعني بالمياه الدولية، والذي يُطلق عليه اسم "برنامج الصندوق المعني بالمياه الدولية: التعلم (GEF IW:LEARN)، ومركز الموارد على الويب باسم "المياه الدولية: التعلم" (http://www.iwlearn.net)، وفريق العمل المعني بالمياه الدولية بالصندوق،

[7] http://www.thegef.org/interior.aspx?id=62&terms=replenishment.
[8] http://www.thegef.org/Documents/Council_Documents/GEF_C17/c17_wp.html

فإن عنصر التعلم في هذه الحافظة يُعتبر سمة هامة في برامج الصندوق، وسيتم تعزيزه مع التركيز على الكثير من العمليات الجاري تنفيذها حالياً في أفريقيا في مجال المياه الدولية.

خامساً. البرامج الإستراتيجية في فترة التجديد الرابع لموارد صندوق البيئة العالمية (GEF-4)

26. تصف الأقسام التالية البرامج الإستراتيجية الأربعة في مجال التركيز المعني بالمياه الدولية الخاص بصندوق البيئة العالمية التي تركز على أربعة مواضيع عالمية ذات أولوية. حيث تقوم بتركيز موارد الصندوق على الشواغل الأربعة بدلاً من تشتيتها. ومازال هدفا مجال التركيز هذا لعام 1995 يشكلان الهدفين الإستراتيجيين الرئيسيين لفترة التجديد الرابع لموارد الصندوق. حيث يتم تطبيق هذين الهدفين الإستراتيجيين على مواضيع البرامج لتوجيه مستوى الجهد الذي يقوم به الصندوق، والذي تشكل نتيجته في نهاية المطاف تطبيقاً أكثر تحديداً لهذين الهدفين على كل من البرامج الإستراتيجية. ولضمان الاتساق مع وثيقة برامج فترة التجديد الرابع لموارد الصندوق، سيتم تجميع نتائج المشروعات تحت كل من هذين الهدفين الإستراتيجيين لأغراض إعداد التقارير.

البرنامج الإستراتيجي الأول: استعادة وتحقيق استمرارية الأرصدة السمكية الساحلية والبحرية، وما يصاحبه من تنوع بيولوجي

27. يشكل الاستنفاد الخطير لأرصدة الأسماك في المناطق الساحلية والبحرية واستخدام ممارسات صيد غير انتقائية ومدمرة خطراً على الاقتصادات والمجتمعات المحلية في المناطق الساحلية التي تعتمد عليها، كما يؤديان إلى نتائج سلبية على التنوع البيولوجي. وقد باتت التجارة الدولية في منتجات الأسماك البحرية والتي تبلغ قيمتها 60 بليون دولار أمريكي معرضة للخطر من جراء هذا الاستنفاد، حيث يجري حالياً تفريغ المحيطات من الأنواع الحية الأكبر حجماً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المواد السامة أو المواد الضارة بالأسماك، والتنوع البيولوجي، والبشر (كتكاثر الطحالب الخطرة، ومرض القشريات المسبب للشلل، وكذلك الأنواع الغريبة الغازية) تنتقل عبر الحدود في مياه صابورة السفن (والصابورة هي مياه إثقال السفن). وقد ساند مجال التركيز المعني بالمياه الدولية عدداً من المشروعات خلال العِقد الأخير لتحفيز تحسين الإدارة المشتركة للأرصدة السمكية في الأنظمة الإيكولوجية البحرية.

28. للتأثير الناجم عن انخفاض الأرصدة السمكية والممارسات المدمرة وفقدان الموائل آثار خطيرة بالنسبة لفقدان الأنواع والكتلة الإحيائية، وهيكل الأنظمة الإيكولوجية وسلامتها واستقرارها. ولذلك، سيتم توحيد جهود مجال التركيز المعني بالمياه الدولية الخاص بصندوق البيئة العالمية والتنوع البيولوجي في فترة التجديد الرابع لموارد الصندوق في عدد من المناطق بغرض توفير حلول تتسم بالفعالية من حيث التكلفة، حيث يكون ممكناً تركيز الموارد التمويلية من كل من مجالات التركيز على مصائد الأسماك البحرية وموائلها. وحتى الآن، طلبت 123 دولة من صندوق البيئة العالمية المساعدة في العمل مع الدول المجاورة لها في مشروعات الصندوق الخاصة ببناء القدرات الأساسية في مجال المياه الدولية لأكثر من نصف (14) الأنظمة الايكولوجية البحرية الكبيرة تقريباً في هذا الكوكب التي تتشارك فيها البلدان النامية، وذلك إقراراً منها بهذه الشواغل الاجتماعية والاقتصادية.

ويجري حالياً تطبيق العمليات التي أوصى بها الصندوق لإعداد برامج عمل جماعية متفق عليها على مستوى الوزراء بشأن الحفاظ على الأرصدة السمكية والموائل بالنسبة للأنظمة الايكولوجية البحرية الكبيرة التي تستفيد من استخدام المناطق البحرية المحمية من خلال الحصول على تمويل من مجال التركيز المعني بالتنوع البيولوجي. وفي عام 1995، اعتمدت منظمة الأغذية والزراعة المدونة الدولية لقواعد السلوك الخاصة بالصيد الرشيد (مدونة السلوك)، وسيشجع الصندوق مشروعاته على استخدام هذه المدونة في إطار سعيها لتحقيق أهداف جوهانسبرغ.

29. حيثما يتم بناء القدرات والاتفاق على برامج العمل، سيقوم الصندوق بمساندة إصلاحات السياسات والأطر القانونية والمؤسسية والشراكات المتعددة الوكالات التي تسهم في تحقيق أهداف جوهانسبرغ الخاصة بقدرة الأرصدة السمكية على الاستمرار، بما في ذلك الإصلاحات التي تتم على المستويين الإقليمي والوطني في مجالات إدارة الحكم، وحقوق الوصول، والإنفاذ، في معظم الأحيان في الأنظمة الايكولوجية البحرية الكبيرة بغرض استخدام النهج المستندة إلى الأنظمة الإيكولوجية في تقييم وإدارة الأرصدة السمكية في هذه الأنظمة الحرجة. كما ستتم مساندة الاستثمارات التي تتم في مصادر الرزق البديلة المستدامة (كتربية المائيات)، واستعادة الوضع السابق في الموائل، وملاذات الأسماك، والمناطق ذات الاستخدام المحدد (شاملة المناطق البحرية المحمية في مجال التنوع البيولوجي، ولاسيما في منطقة شرق آسيا)، والمساعدة الفنية، واستخدام تجهيزات وأدوات صيد أقل تدميراً بغرض الحد من الإجهاد الذي تتعرض له الأرصدة السمكية الطبيعية والتنوع البيولوجي، وتوفير الأدوات اللازمة لمساندة التنفيذ الفعال لمدونة السلوك التي صدرت في عام 1995.[9] وسيتم السعي لإيجاد حلول للشواغل الخاصة بمناطق أعالي البحار، وكذلك إشراك الأوساط التجارية وصناعة صيد الأسماك بغرض إعداد الحلول وتنفيذها، والعمل مع مشروعات الصندوق في مجال المياه الدولية. وحيثما يتم اعتماد برامج عمل متعددة البلدان، سيتم اختبار بعض المشروعات التي تتم في بلد واحد بقصد تحديد الاحتياجات المحتملة للبرامج في المستقبل.

30. من الملائم تنفيذ عدد من هذه الإجراءات التدخلية ضمن أطر الإدارة الساحلية المتكاملة. واتساقاً مع النهج المستند إلى الأنظمة الإيكولوجية في معالجة العديد من أوجه الإجهاد من خلال الإدارة الساحلية المتكاملة والروابط مع إدارة الأحواض المائية في أعالي الأنهار عبر الإدارة المتكاملة للموارد المائية، فإن مجال التركيز الحالي سيسعى إلى ترسيخ التعاون بشأن الروابط البينية فيما بين مجالات التركيز الخاصة بالصندوق (وبخاصة التنوع البيولوجي) التي يمكنها تعزيز سبل كسب الرزق، والأمن الغذائي، وتعزيز سلامة الموائل الساحلية لما لذلك من دور مساهم في تحقيق أهداف جوهانسبرغ ذات الصلة بالشؤون البحرية. ويمكن لهذه النُهُج أن تساعد المجتمعات المحلية والدول على التكيف مع تقلبية مستوى الأرصدة السمكية والأنظمة المناخية الساحلية. وحيثما تقع الدول النامية الجزرية الصغيرة ضمن الأنظمة الايكولوجية البحرية الكبيرة مع الدول القارية، ستتم مساندتها في إطار الإجراءات التدخلية للصندوق الخاصة بتلك الأنظمة، فضلاً عن الإجراءات التدخلية الممكنة في مناطق أعالي البحار.

[9] http://www.fao.org/fi/website/FIRetrieveAction.do?dom=org&xml=CCRF_prog.xml&xp_nav=2

31. إذا لم تكن الدول المعنية قد أتمت بعد بناء القدرات والتوصل إلى اتفاق فيما بينها بشأن الحد من استنفاد الموارد الحية، ستتم تهيئة بيئة مواتية للعمل من خلال إقامة مشروعات أساسية في الدول التي تتشارك في عدد قليل من الأنظمة الايكولوجية البحرية الكبيرة الأخرى، بالإضافة إلى تنفيذ عدد محدود من المشروعات الإرشادية التي تعالج الأنواع الغازية التي تنقلها مياه صابورة السفن. وسيجري القيام بمشروعات التعلم الموجه بخصوص حافظة المياه الدولية بغرض تعزيز تقاسم الخبرات والتعلم وإدارة المعارف فيما بين بلدان الجنوب، وبناء القدرات بغرض تكرار الممارسات السليمة.

البرنامج الإستراتيجي الثاني: الحد من زيادة إثراء المغذيات ونضوب الأوكسجين نتيجة للتلوث الناشئ من مصادر برية في المياه الساحلية في الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة بما يتمشى مع برنامج العمل العالمي

32. تحدد التقييمات العالمية التلوث الناشئ من مصادر برية في المياه الساحلية والبحرية، وما ينتج عن ذلك من تشبّع المياه بمغذيات النباتات الضارة المستهلكة للأوكسجين (eutrophication) مما يؤدي إلى خلق إشكاليات اقتصادية وإيكولوجية ممثلة في ظهور "مناطق ميتة dead zones" من المياه المفتقرة إلى الأوكسجين. وتزداد هذه المشكلة سوءاً على مستوى العالم، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى المستويات المفرطة للتلوث بالنيتروجين والفسفور والمواد المستهلكة للأوكسجين من الزراعة والصرف الصحي البشري والنفايات الصناعية. وتشير أحدث التوقعات إلى تضاعف حمولات المغذيات بحلول عام 2050 في بعض المناطق، كآسيا، وستكون لذلك آثار كبيرة على المجتمعات المحلية والاقتصادات الساحلية.

33. في عام 1995، اعتمد أكثر من 100 بلدٍ في واشنطن العاصمة برنامج عمل عالمي أُطلق عليه اسم (برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية)، وقام مجلس صندوق البيئة العالمية بإدراج بند خاص في إستراتيجية عمليات الصندوق لعام 1995 يدعو إلى مساندة البلدان المعنية فيما يتعلق بالأنشطة الإرشادية والعمل المحفز نحو القيام بالإصلاحات في السياسات والأطر القانونية والمؤسسية. ومع تفاقم أوضاع "المناطق الميتة" وزيادة النيتروجين/تدهور الشعاب المرجانية، فإن صندوق البيئة العالمية سيولي مزيداً من الاهتمام لهذا الشاغل العابر للحدود.

34. يقوم الكثير من البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف بتركيز جهودها على الإصحاح البيئي، ويغضون الطرف في الوقت ذاته عن التلوث الناجم عن مياه المجاري والزراعة، وهما أكبر عاملين في هذه المشكلة المتنامية التي تسهم في تناقص مصائد الأسماك الساحلية والبحرية. ونتيجة للتوقعات التي تظهر وجود تلوث واسع بالمغذيات وتنامي الشواغل المتعلقة بأوضاع "المنطقة الميتة" في آسيا، سيتم دمج جهود مجال التركيز المعني بالمياه الدولية مع مجال التركيز المعني بتدهور الأراضي في هذا الصدد في شرق آسيا، وسيساعد هذا المجال البلدان المعنية في الأماكن الأخرى على الحد من التلوث الناشئ من مصادر برية، بما في ذلك التركيز على الدول النامية الجزرية الصغيرة بغرض حماية الشعاب المرجانية والبحيرات الشاطئية.

35. سيعمل صندوق البيئة العالمية على تعزيز النهج المستندة إلى الأنظمة الإيكولوجية في تقييم وإدارة الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة التي تشمل الحد من التلوث البري وما ينتج عن ذلك من تشبّع المياه بمغذيات النباتات الضارة المستهلكة للأوكسجين (eutrophication) في "المناطق الميتة" الساحلية (شاملة النقاط الساخنة المحلية) دعماً لبرنامج العمل العالمي. وحيثما يتم بناء القدرات والاتفاق على العمل الجماعي، سيجري دعم إصلاحات السياسات والأطر القانونية والمؤسسية على الصعيدين الوطني والمحلي بغرض الحد من المدخلات البرية من النيتروجين والملوثات الأخرى، وذلك تماشياً مع برامج العمل العابرة للحدود وبرنامج العمل العالمي. ويشمل ذلك إدراج الحد من المغذيات في الإستراتيجيات الوطنية والمحلية للإدارة الساحلية المتكاملة وفي الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الأحواض. وسيكون هناك سعي لإقامة شراكات ابتكارية وتوفير الاستثمارات والموارد التمويلية (شاملاً اختبار استخدام صندوق متجدد) لمعالجة التلوث الناجم عن الزراعة والأنشطة البلدية وقطاع الصناعة، ولاستعادة المناطق الرطبة إلى سابق عهدها وتعزيزها. وسيشمل ذلك استخدام حلول الإصحاح البيئي المقبولة محلياً وطرق المعالجة البسيطة دعماً لأهداف جوهانسبرغ، ولاسيما في الدول النامية الجزرية الصغيرة. وسيتم إيلاء اهتمام لمنطقة آسيا لدمج إدارة وتدوير المغذيات في مجال الزراعة بغرض معالجة المصادر غير الثابتة لتلوث أنظمة الشعاب المرجانية والبحيرات الشاطئية، مع التركيز على خفض التلوث بالنيتروجين والوسائل المتعددة لانتقاله. وستشارك الأوساط التجارية في إعداد الحلول، ولاسيما بالنسبة للمصادر الزراعية للمغذيات، وسيتم الاهتمام بالتدفقات البيئية في الأنهار واستخدام الإدارة المتكاملة للموارد المائية لضمان مساندة الأنظمة الإيكولوجية الساحلية عند المصبات.

36. في حالة عدم اكتمال بناء القدرات اللازمة بعد لمعالجة الشواغل المتعلقة ببرنامج العمل العالمي، سيجري العمل على خلق بيئة مواتية. ويمكن بناء القدرات الأولية من خلال إقامة مشروعات أساسية لعدد محدود من المسطحات المائية الجديدة العابرة للحدود، والعمل مع الشبكات الخارجية فيما يتعلق بمصادر التلوث والمبادرات الخارجية. وسيتم تنفيذ مشروعات التعلم الموجه الخاصة بحافظة عمليات المياه الدولية في مشروعات خاصة بغرض تعزيز تقاسم الخبرات والتعلم وإدارة المعارف فيما بين بلدان الجنوب، وبناء القدرات بغرض تكرار الممارسات السليمة.

البرنامج الإستراتيجي الثالث: تحقيق التوازن بين الإفراط في استخدام الموارد المائية وتعارض استخداماتها في أحواض المياه السطحية والجوفية ذات الطبيعة العابرة للحدود

37. يسفر الإفراط في استخدام الموارد المائية وتعارض استخداماتها في الموارد المائية السطحية والجوفية العابرة للحدود عن أضرار إيكولوجية واقتصادية كبيرة، وتقليص سبل كسب الرزق أمام الفقراء، وزيادة التوترات السياسية فيما بين الدول الواقعة عند أعالي المجاري المائية والدول الواقعة عند أسفلها. وفي ضوء زيادة تكرار موجات الجفاف والفيضانات، من المتوقع أن تزداد الصراعات وشحة المياه زيادة كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستخراج المفرط لموارد المياه الجوفية غير العميقة وتسرب المياه المالحة إلى مكامن المياه العذبة على طول

المناطق الساحلية أصبحا يشكلان تهديدات عالمية كبرى على التنمية البشرية والاستدامة البيئية، حيث تشكل تلك الشواغل في مجموعها مخاطر جسيمة على إمدادات المياه والمياه الساحلية في الدول النامية الجزرية الصغيرة.

38. جرى تحديد استخدام سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية كحل لتحقيق التوازن بين الاستخدامات المتنافسة والمتعارضة للموارد المائية بغرض استنارة ودراسة المفاضلات الجارية في أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية النظام الإيكولوجي. وتتيح نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية المستندة إلى الوحدات الهيدرولوجية هذه إطاراً لاعتبارات عملية في المفاضلات بين استخدامات الموارد المائية مع مشاركة أصحاب المصلحة ومساندة إدماج المنافع عبر الحدود في عملية اتخاذ القرارات. يُذكر أن قمة جوهانسبرغ قد اعتمدت الأهداف المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية. وللروابط بين الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الأحواض المائية والإدارة الساحلية المتكاملة في السواحل الواقعة عند أسفل المجرى أهمية محورية بالنظر لمساهمة التعاون العابر للحدود في تأمين ليس فقط استخدامات المياه على الصعيد المحلي ولكن أيضاً سلع النفع العام العالمية التي تعود بالنفع على الأطراف المعنية من أصحاب المصلحة كافة.

39. وبمساعدة من الصندوق، يجري حالياً بناء القدرات في الكثير من الدول الأفريقية من خلال مشروعات أساسية في اثني عشر من أحواض المياه السطحية والجوفية بغرض اتخاذ الخطوات التالية في تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وغير ذلك من السياسات الحديثة لإدارة الموارد المائية. وستؤدي هذه المشروعات إلى تحسين أمن المياه للمجتمعات المحلية، والحد من النزاعات فيما بين الدول، وتحسين التدفقات الإيكولوجية في الأحواض المائية، والتكيف مع تقلبية الأنظمة المناخية في المياه العابرة للحدود. وستسهم هذه الإجراءات التدخلية، مع مرور الوقت، في تحسين سبل كسب الرزق في المجتمعات المحلية، وزيادة غلة المحاصيل في المناطق التي لا تستخدم أساليب ري قابلة للاستمرار، وتحسين التدفقات البيئية، والحد من المخاطر الصحية عندما تخلق الملوثات هذه المخاطر. وتنشأ أزمة المياه العالمية نتيجة لأزمة في أسلوب نظام الإدارة (governance)، وهي مسألة لا ينبغي معالجتها على نطاق عابر للحدود فحسب، بل وعلى النطاقين الوطني والمحلي كذلك.

40. حيثما يتم بناء القدرات للعمل بشكل مشترك بشأن الموارد المائية السطحية والجوفية العابرة للحدود، سيقوم الصندوق بمساندة تحقيق التوازن بين الاستخدامات المتعارضة والمتنافسة للمياه عن طريق: تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ وتعزيز عمل مؤسسات الإدارة المشتركة؛ والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية عبر مجالات التركيز المختلفة مع إدماج المياه الجوفية بصورة منتظمة في إدارة المياه السطحية؛ وتحسين أنظمة التدفقات من حيث تنمية البنية الأساسية، وحماية إمدادات المياه، وتعزيز تغذية خزانات المياه الجوفية، وتدعيم زيادة درجة المرونة لمواجهة الأنظمة المناخية المتقلبة. وبالنظر إلى تواضع الموارد المتاحة خلال فترة التجديد الرابع لموارد الصندوق، فإن هذا البرنامج موجه في المقام الأول إلى معالجة القضايا الكمية حيث تؤدي الاستخدامات المتنافسة للمياه إلى خلق شواغل ملحة وذات أولوية. ويتم أيضاً إيلاء الأولوية للنهج المتكاملة في مختلف مجالات التركيز الخاصة بالصندوق حيث يكون بالإمكان خلق منافع متعددة نتيجة للروابط البينية، من قبيل الروابط مع الإدارة المستدامة للغابات. وقد يستلزم ذلك إعادة تشجير الغابات (التحريج) لحماية مناطق إعادة تغذية

المياه الجوفية أو مكافحة تآكل التربة وفقدانها في الأجزاء العليا من مستجمعات المياه، مع تحقيق منافع في مجال تنظيم تدفق المياه وتثبيت التوازن الهيدرولوجي في مستجمعات المياه العليا. ويمكن أن تشمل حالات الإجراءات التدخلية في مستجمعات المياه إجراء اختبارات مختلفة على نهج "الدفع مقابل الخدمات البيئية".

41. سيتم إجراء عدد محدود من الأنشطة الإرشادية الابتكارية لاختبار النهج الواعدة وأدوات التمويل والتكنولوجيات الخاصة بتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وكذلك لحماية/تعزيز إمدادات المياه الجوفية، ولاسيما في الدول النامية الجزرية الصغيرة حيث يمكن تحقيق منافع متعددة في: حماية إمدادات المياه الصالحة للشرب؛ والحد من تلوث السواحل؛ واعتماد إستراتيجيات الإدارة الساحلية المتكاملة. وسيتم إجراء مشروعات توضيحية ذات صلة بالمياه الجوفية وإعادة استخدام المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع مجال التركيز المعني بتدهور الأراضي الخاص بالصندوق.

42. ثمة إقرار بأن النُهُج المستخدمة في هذا البرنامج الإستراتيجي هي نهج عريضة القاعدة إلى حد ما. وقد تم تقديم بضعة طلبات إلى الصندوق في الماضي بخصوص هذه الأنواع من الإجراءات التدخلية مقارنة بطلبات المساعدة في مجال البيئة البحرية. ومنذ فترة التجديد الأخيرة، ازدادت الأهمية المحتملة في تحقيق التوازن بين هذه الاستخدامات المتنافسة فيما بين الدول، وفيما بين الاستخدامات القطاعية داخل البلدان المتعاونة، وذلك نتيجة للشواغل المتعلقة بتحقيق الأمن والاستقرار. وتقتضي المصالح السيادية بين الدول اتباع نهج أولي عريض القاعدة من هذا القبيل لحفز التقدم. أما إذا لم يكن قد تم بعد بناء القدرات، فسيتم تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول المشتركة في المياه العذبة العابرة للحدود. بالإضافة إلى ذلك، سيجري القيام بمشروعات التعلم الموجه بالنسبة لحافظة المياه الدولية بغرض تعزيز تقاسم الخبرات والتعلم وإدارة المعارف، وتكرار الممارسات السليمة التي تساهم في تعزيز سبل كسب الرزق وأمن الغذاء والمياه.

البرنامج الإستراتيجي الرابع: الحد من المواد السامة الثابتة واختبار الإدارة التكيفية للمياه مع الجليد الذائب

43. الثلج هو إحدى الصفات الرئيسية التي تتسم بها الموارد المائية العابرة للحدود في الأنظمة الإيكولوجية القطبية والواقعة في المناطق المرتفعة. وتبين التقييمات البيئية الأخيرة تسارع انحسار الكتلة الجليدية والغطاء الجليدي القطبي من حيث المساحة والسماكة، مما أدى إلى إحداث تغييرات إيكولوجية واقتصادية كبيرة هامة على الصعيد العالمي، وحدوث إجهاد مائي في المجتمعات المحلية التي تعيش إلى أسفل المجاري المائية، والدول الواقعة إلى أسفل المجاري المائية في أحواض المياه السطحية والجوفية. وتتفاقم هذه المشكلة على المستوى العالمي، وتتسارع وتيرتها من جراء الاحترار العالمي الذي يؤثر على الإنتاجية الوطنية للسلع والخدمات ذات الصلة بالأنظمة الإيكولوجية البحرية القطبية، والتوازن بين الثلوج والمياه في الأحواض الجليدية التي تقع في مناطق مرتفعة. ونظراً لاعتماد بلايين البشر في واقع الأمر على الذوبان البطيء للجليد والثلوج لتوفير إمدادات المياه في أسفل مجاري الأنهار، فإن استقرار الكثير من المدن والقرى وقدرتها على البقاء في المستقبل قد باتا على المحك.

44. تُضاف إلى حالة الإجهاد في كل من الأنظمة المائية في المناطق الباردة والمناطق المدارية المركبات السامة كالمعادن الثقيلة والمواد الكيماوية الأخرى التي تترسب من مصادر بعيدة نتيجة لحركة التصنيع السريعة واستخدامات الطاقة. وقد جرى، في واقع الأمر، تخزين الكثير من تلك المواد السامة من الانبعاثات المحمولة في الهواء في الصفائح الجليدية منذ بدء حركة التصنيع في هذا الكوكب، وتواجه الأنظمة الإيكولوجية وصحة الإنسان مخاطر إضافية نتيجة لذوبان هذه الثلوج وإعادة تنشيط المواد الكيمائية المترسبة. والكثير من تلك المركبات ذات طبيعة سامة وهي باقية في البيئة حيث تعبر الحدود الوطنية ثم تتراكم بيولوجياً في المياه العذبة والسلاسل الغذائية في المحيطات، وتشكل مخاطر على النظام الإيكولوجي وصحة الإنسان. وفي حين لا تشكل الملوثات العضوية الثابتة سوى مجموعة فرعية صغيرة تتألف من 12 مركباً من هذه المركبات، إلا أن المواد السامة الثابتة تشكل مخاطر كبيرة على الصحة في المواد الغذائية كالأسماك ذات الزعانف، والمحاريات، والأحياء البرية التي تستهلكها الأنواع المفترسة (الضواري) التي تتراوح بين الطيور والدببة القطبية والإنسان في الأنظمة المائية الكبيرة، وكذلك على الصعيد المحلي في إمدادات المياه ومن خلال مسارات الاستنشاق حيثما يجري إطلاقها في الهواء أو المياه.

45. في إطار إستراتيجية عمليات صندوق البيئة العالمية لعام 1995، أدرج مجلس الصندوق مشروعات إرشادية في مجال التركيز المعني بالمياه الدولية وذلك بغرض الحد من انبعاثات تلك المواد السامة الثابتة. وبالنظر إلى أن الكثير من المسطحات المائية قد أصبح غير صالح للاستعمال نتيجة للملوثات السامة ــ وما يصاحب ذلك من مخاطر على النظام الإيكولوجي وعلى صحة الإنسان (ولاسيما انبعاثات الزئبق والمواد الكيماوية المؤدية إلى اختلال وظائف الغدد الصماء) ــ فقد بات لزاماً أن يقوم الصندوق بزيادة الاهتمام للحد من المواد السامة الثابتة، وغير ذلك من المواد السامة والخطرة التي تنشأ من مصادر برية. وتشكل الآثار السلبية للمصادر البرية للمواد السامة الثابتة في البيئات الساحلية والبحرية أحد الشواغل المشتركة الناشئة في العالم.

46. أُقترح تنفيذ برنامج إرشادي محدود خلال فترة التجديد الرابع لموارد الصندوق يمكنه تحقيق نتائج من شأنها توجيه برنامج أكبر حجماً في الصندوق بعد فترة التجديد التالية لموارده. ويتألف هذا البرنامج الإستراتيجي من مكونين: الأول ذو طبيعة عالمية يهدف إلى الحد من انبعاثات المواد السامة الثابتة وما يتعلق بها من مواد سامة أخرى تتجاوز الملوثات العضوية الثابتة، أما المكون الثاني فهو خاص باختبار إستراتيجيات الإدارة التكيفية الخاصة بذوبان الجليد في الأحواض القطبية والأحواض الواقعة في المناطق المرتفعة. وفي ضوء الطبيعة المحدودة لهذا البرنامج الإرشادي ــ والمنافع المتعددة التي ينبغي أن يحققها مع خفض المواد السامة الثابتة في البيئة المحلية لصحة الإنسان وفي الأنظمة البحرية (وحتى في المناطق المدارية) ــ فمن المناسب إدراج هذين المكونين في برنامج واحد مترابط. وبالإضافة إلى ذلك، سيتحقق المزيد من المنافع في إطار هذا البرنامج الإستراتيجي إذا ما تمت برمجة إجراءات تدخلية في مجالات التركيز الأخرى لصندوق البيئة العالمية، مثل تغير المناخ والملوثات العضوية الثابتة بحيث تكمل الإجراءات الخاصة بمجال التركيز المعني بالمياه الدولية.

47. وفيما يتعلق بالمواد السامة الثابتة، ستتم مساندة مكون إرشادي محدود يتجاوز المواد العضوية الثابتة بغرض اختبار فعالية السياسات والأدوات الابتكارية والتكنولوجيات الخاصة بالحد من انبعاثات هذه المواد السامة، وإشراك أوساط الأعمال في إعداد حلول تتسم بفاعلية التكاليف، وإستراتيجيات "الحد من التلوث يعود بالنفع" دعماً لإستراتيجية الصندوق في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وسيشكل عدد من القطاعات الاقتصادية، وبخاصة التي بها انبعاثات للزئبق، وأحواض الأنهار العابرة للحدود التي تعاني مخاطر من المواد السامة الثابتة ومواد سامة أخرى موضوعاً لمشروعات إرشادية تجريبية وسيتم تجميع النتائج والخبرات للاستفادة منها في تنفيذ عمليات التجديد التالية لموارد الصندوق في المستقبل. ورغم أن هذه المشروعات الإيضاحية الخاصة بتخفيض المواد السامة الثابتة لا تقتصر على المناطق الباردة، من المتوقع أن تكون هناك بعض المنافع في المناطق التي تشهد ذوبان الجليد من جراء انخفاض عملية الترسيب.

48. فيما يتعلق بالمناطق التي تشهد ذوبان الجليد، فإن الصندوق سيعمل على تعزيز النهج المستندة إلى الأنظمة الإيكولوجية بشأن الإدارة التكيفية في حالة اختبارية للأنظمة الايكولوجية البحرية الكبيرة في المناطق القطبية، وفي أنظمة أحواض الأنهار المتجمدة في المناطق المرتفعة. وسيتم استخدام النُهُج المستندة إلى الأنظمة الإيكولوجية التي تشمل الموارد الحية في الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة والأحواض في القطب الشمالي من الغطاء الجليدي في أعالي الأنهار إلى المناطق الساحلية عند المصبات (تماشياً مع إستراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية) في إطار تنفيذ المشروعات الإرشادية. وحيثما يتم بناء القدرات والاتفاق على برنامج العمل الجماعي في بيئات عابرة للحدود (أو فيما بين الوزارات في البلدان التي تتشارك في الأحواض المائية المعنية)، يمكن تقديم المساندة إلى التدابير الخاصة بالسياسات والأطر القانونية والمؤسسية على الصعيدين الوطني والمحلي فيما يتعلق بالإدارة التكيفية بغرض التكيف مع انحسار الغطاء الجليدي وذوبانه. وقد يشمل ذلك إقامة إدارة متكاملة للموارد المائية في منظمات أحواض الأنهار، وخططاً لإدارة شؤون الجفاف، ومشروعات إرشادية لكفاءة استخدام المياه في القطاعات المستخدمة للمياه، ومصادر بديلة لإمدادات المياه. وفي الأحواض التي تجري من خلالها مياه الثلوج الواقعة في المناطق المرتفعة، فإن إعداد خطط إدارة تكيفية للإدارة المتكاملة للموارد المائية بخصوص أحواض معينة سيتيح أداة للقطاعات والمجتمعات المحلية التي تقع أسفل مجاري الأنهار للتكيف مع الحقائق الجديدة على أرض الواقع لتوفّر المياه وخطط إدارة شؤون الجفاف. وسيتم دعم إجراء تقييمات محدودة، منها إدماج تقييمات الأنظمة البحرية القطبية والحقول الجليدية الواقعة عند أعالي الأنهار في برنامج الصندوق لتقييم المياه العابرة للحدود.

سادساً. موجز النتائج الخاصة بالبرامج الإستراتيجية في مجال التركيز المعني بالمياه الدولية

49. يضم الجدول 2 موجزاً عن النتائج الخاصة بكل من البرامج الإستراتيجية والمؤشرات التي سيجري تتبعها. وسيجري تتبع بعض هذه المؤشرات بشكل سنوي في عملية رفع تقارير عن أداء المشروعات، في حين سيتم تتبع البعض الآخر بواقع عدة مرات فقط خلال حياة المشروعات أو في التقييمات. كما سيتم تعديل أداة تتبع

مشروعات المياه الدولية التي جرى اختبارها في عام 2006 بخصوص رفع تقارير الأداء السنوي لمساندة تجميع وإجمال هذه المؤشرات. وسيتم تجميع وإجمال الأهداف التي سبق تحديدها في عملية التجديد والتقدم المحرز على أساس سنوي. ومن المُخطط أن يساند أحد برامج الصندوق لتقييم المياه العابرة للحدود رصد الاتجاهات العالمية في أنظمة المياه العابرة للحدود كل خمس سنوات. وسيُستخدم برنامج التقييم هذا لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية الخاصة بالصندوق، ولإجراء تقييم عالمي دوري أكثر منهجية للموارد المائية العابرة للحدود المعرضة للمخاطر، كما سيشكل آلية للإنذار المبكر عن النزاعات المحتملة، وحالات الانحسار والتدهور.

الجدول 2: البرامج الإستراتيجية للمياه الدولية

البرنامج الإستراتيجي	النواتج المتوقعة	المؤشرات
الهدف الإستراتيجي -1: استعادة وتحقيق استمرارية الأرصدة السمكية الساحلية والبحرية، وما يرتبط بذلك من تنوع بيولوجي إيلاء اهتمام أولي بـــ "المناطق الساخنة" العالمية في الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة في مناطق أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب شرق آسيا/المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتعجيل وتيرة سريان الاتفاقية العالمية المعنية بمياه صابورة السفن/الأنواع الغازية.	• تقديم التزامات سياسية للعمل المشترك المستند إلى النظام الإيكولوجي بشأن استدامة مصائد الأسماك والإدارة الساحلية المتكاملة • إقامة مؤسسات واستحداث إصلاحات لتحفيز تنفيذ السياسات الرامية إلى الحد من الإفراط في صيد الأسماك، وإفادة المجتمعات المحلية • إقامة شراكات متعددة الوكالات لتحفز تكرار الابتكارات • زيادة تغطية المناطق البحرية المحمية	• إقامة لجان وزارية مشتركة على المستوى الوطني • اعتماد برامج عمل متفق عليها على مستوى الوزراء وخطط الإدارة الساحلية المتكاملة على المستوى المحلي • اعتماد إصلاحات على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية في مجال السياسات والأطر القانونية والمؤسسية؛ تقييمات المشروعات تظهر فعالية التنفيذ • تقييمات الأرصدة السمكية والموائل • نصيب الفرد من الدخل في مواقع المشروعات الإرشادية • الإدراج في إستراتيجية التقييم القطري، وأطر الأمم المتحدة، ووثائق إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء، ومبادرة الأمم المتحدة لتوحيد العمل • عدد/زيادة المناطق البحرية المحمية في أنظمة المناطق المحمية في البلدان

الهدف الإستراتيجي -2: الحد من زيادة إثراء المغذيات ونضوب الأوكسجين نتيجة للتلوث الناشئ من مصادر برية في المياه الساحلية في الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة بما يتمشى مع برنامج العمل العالمي توقع بذل جهد أولي بشأن الحد من التلوث البري بالمغذيات في الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة في شرق آسيا، وفي البحر المتوسط، وتهيئة بيئة مواتية للعمل في مناطق أخرى.	• تقديم التزامات سياسية بشأن الحد من المغذيات والملوثات الأخرى، بالإضافة إلى الإدارة الساحلية المتكاملة • إقامة مؤسسات واستحداث إصلاحات لتحفيز تنفيذ سياسات الحد من تلوث السواحل وتعزيز الإدارة الساحلية المتكاملة • إقامة شراكات متعددة الوكالات لتحفز تكرار الإصلاحات والاستثمارات الابتكارية الخاصة بالحد من المغذيات	• إقامة لجان وزارية مشتركة على المستوى الوطني • اعتماد برامج عمل متفق عليها على مستوى الوزراء بشأن الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة والأحواض وخطط الإدارة الساحلية المتكاملة على المستوى المحلي • اعتماد إصلاحات على الصعيدين الوطني والمحلي في مجال السياسات والأطر القانونية والمؤسسية؛ تظهر تقييمات المشروعات فعالية التنفيذ • رصد خفض مستويات إطلاق المغذيات في مواقع المشروعات الإرشادية • اعتماد المؤسسات الإقليمية للعمل المشترك بشأن خفض مستوى إطلاق المغذيات • الإدراج في إستراتيجية التقييم القطري، وأطر الأمم المتحدة، ومبادرة الأمم المتحدة لتوحيد العمل، والاتفاقيات الثنائية
الهدف الإستراتيجي -3: تحقيق التوازن بين الإفراط في استخدام الموارد المائية وتعارض استخداماتها في أحواض المياه السطحية والجوفية ذات الطبيعة العابرة للحدود توقع تلقي طلبات بشأن الأحواض الكبرى في أمريكا الجنوبية التي تشهد تقلبات مناخية، وفي الأحواض الأفريقية وحوض نهر الميكونغ لتطبيق سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وإيلاء تركيز خاص على الدول النامية الجزرية الصغيرة بغرض حماية إمدادات المياه السطحية والجوفية في المجتمعات	• تقديم التزامات سياسية وقانونية لاستخدام سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية نحو تحقيق استدامة استخدام المياه • إقامة مؤسسات واستحداث إصلاحات لتحفيز تنفيذ السياسات الخاصة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية على مستوى الأحواض، وزيادة كفاءة استخدام المياه • استفادة المجتمعات المحلية من إمكانية الحصول على المنافع المتصلة بالمياه في اختبارات المشروعات الإرشادية التجريبية لتحقيق التوازن بين استخدامات المياه	• إقامة لجان وزارية مشتركة على المستوى الوطني • اعتماد برامج عمل متفق عليها على مستوى الوزراء وخطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية بشأن الأحواض • اعتماد إصلاحات/سياسات على الصعيد الوطني في مجال الموارد المائية والإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ تقييمات المشروعات تظهر فعالية التنفيذ • اعتماد الاتفاقيات والمؤسسات الإقليمية؛ تقييمات المشروعات تظهر فعالية التنفيذ • رصد تحسن في كفاءة استخدام المياه في المشروعات الإرشادية • تحديد إمكانية الوصول في التقييمات • رصد تحسن تدابير معالجة مياه الصرف

المحلية بينما يتم الحد من إطلاق الصرف الصحي في المسطحات المائية. واختبار إستراتيجيات حماية المياه الجوفية.	• الحد من المخاطر الصحية المتعلقة بالمياه عن طريق حماية إمدادات المياه في الدول النامية الجزرية الصغيرة	الصحي وحماية إمدادات المياه في الدول النامية الجزرية الصغيرة
الهدف الإستراتيجي -4: الحد من المواد السامة الثابتة واختبار الإدارة التكيفية للمياه مع الجليد الذائب إستراتيجيات محدودة لاختبار البرامج بغرض الحد من انبعاثات المواد السامة الثابتة، واختبار الإدارة التكيفية في المناطق التي تشهد ذوبان الجليد في الأحواض القطبية والواقعة في المناطق المرتفعة بغرض استنارة عمليات تجديد موارد الصندوق في المستقبل.	• الحد من المخاطر على صحة البشر والنظام الإيكولوجي الناجمة عن المواد السامة الثابتة في مواقع المشروعات الإرشادية • إدراج إستراتيجيات الحد من التلوث الخاصة بالمواد السامة الثابتة في عمليات القطاع الخاص • تحديد تدابير الإدارة التكيفية، والاتفاق بشأنها، واختبارها في عدد محدود من أحواض أعلى الأنهار الواقعة في مناطق مرتفعة وأحد الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة القطبية	• رصد مستوى الحد من انبعاثات المواد السامة الثابتة في مواقع المشروعات الإرشادية • اعتماد برامج عمل متفق عليها على مستوى الوزراء أو خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية خاصة ببلد واحد فيما يتعلق بالمشروعات الإرشادية في الأحواض المائية واختبار إستراتيجيات الإدارة التكيفية • مدونات السلوك في الصناعة، ومبادرات القطاع الخاص المحتملة بالنسبة لتخفيض المواد السامة الثابتة

سابعاً. الروابط البينية مع مجالات التركيز الأخرى

50. في حين سيشكل أحد المواضيع ذات الأولوية بؤرة تركيز لأية عملية في مجال المياه الدولية، ستكون هناك فرص لمعالجة الشواغل المترابطة العابرة للحدود في إطار نهج النظام الإيكولوجي، وتوفير منافع متعددة للبيئة العالمية عبر مجالات التركيز عن طريق الروابط البينية. وسيتم اعتماد نُهُج تتسم بفعالية التكاليف في التعاون مع مجالات التركيز الأخرى الخاصة بالصندوق لتحقيق منافع متعددة، كما سيتم حفز إقامة الشراكات بغرض تعبئة بلايين الدولارات الأمريكية الضرورية لتأمين المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي توفرها المياه العابرة للحدود إلى المجتمعات المحلية التي تعتمد عليها. وسيجري توثيق فعالية التكاليف لهذه العمليات المشتركة بغرض إثراء معلومات عمليات الصندوق في فترات تجديد موارده في المستقبل.

51. أُقترح اثنا عشر مكوناً للبرامج الإستراتيجية لمعالجة مواضيع البرامج الأربعة ذات الأولوية التي تم تحديدها. وتتسق المشروعات الفردية في هذه المكونات مع نهج الإدارة المستند إلى الأنظمة الإيكولوجية لمجال التركيز المعني بالمياه الدولية الخاص بالصندوق فيما يتعلق بالأحواض المائية والأنظمة الإيكولوجية البحرية

الكبيرة، وستتم محاكاة الشراكات مع استخدام صناديق الاستثمار في المياه الدولية التابعة للصندوق، والإصلاحات المؤسسية، وأدوات التمويل الابتكارية لتوسيع نطاق الإجراءات التدخلية لتعبئة بلايين الدولارات الأمريكية الضرورية لتخطي مرحلة الخطر المتعلقة بتعزيز المنافع الاجتماعية والاقتصادية لأنظمة المياه العابرة للحدود. بالإضافة إلى ذلك، سيجري ضم عدد من المشروعات التي تشمل الدول النامية الجزرية الصغيرة في مشروعات المياه الدولية الجاهزة للتمويل أو التنفيذ مع الأنشطة المتعلقة بمجالات التركيز الأخرى الخاصة بالصندوق في برامج أكبر حجماً بغرض إقامة تجمعات إقليمية من تلك الدول. على أن يتم استخدام مشروعات تقاسم الخبرات والتعلم الخاصة بحافظة عمليات المياه الدولية بغرض مساندة البرامج الإستراتيجية الأربعة الخاصة ببناء القدرات وتشجيع تكرار الممارسات السليمة في إطار الإدارة التكيفية. وتتراوح تلك المشروعات بين التعلم المستند إلى المعايير العلمية والمؤسسية، وتقاسم الخبرات المواضيعية والإقليمية، مثلاً المبادرات الخاصة بحافظة عمليات المياه الدولية في أفريقيا، والبناء على العمل الذي أوشك على الانتهاء في شرق أوروبا.

52. يوجز الجدول 3 التالي مكونات كل من البرامج الإستراتيجية التي تتيح فرصاً لتحقيق التكامل فيما بينها. ويعتزم مجال التركيز المعني بالمياه الدولية توحيد جهوده مع بعض العمليات في مجالات التركيز الأخرى الخاصة بالصندوق في نحو 9 مكونات من بين المكونات الأحد عشر حتى يمكن تحقيق الأهداف بصورة تامة، وربما بطريقة أكثر فعالية من حيث التكاليف. وسيتم تحقيق ذلك بعدد من الطرق تتراوح بين المشروعات التي يتم الاشتراك في تمويلها ومشروعات فردية في مجالات التركيز المنفصلة مع مكونات الربط. علماً بأنه من غير الضروري أن يتم تنفيذ جميع المشروعات داخل كل من المكونات بالاشتراك مع أحد مجالات التركيز الأخرى، إذ إن المحددات المتعلقة بإطار تخصيص الموارد قد تعوق التعاون والتضافر فيما بينهم.

الجدول 3: الروابط البينية المحتملة بين مجال التركيز المعني بالمياه الدولية ومجالات التركيز الأخرى

الهدف الإستراتيجي –1: استعادة وتحقيق استمرارية الأرصدة السمكية الساحلية والبحرية، وما يرتبط بذلك من تنوع بيولوجي	• مكون الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة في منطقة أفريقيا (المياه الدولية/التنوع البيولوجي) • مكون الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (المياه الدولية/التنوع البيولوجي) • المكون الخاص بالمثلث المرجاني البحري في منطقة شرق آسيا (المياه الدولية/التنوع البيولوجي)
الهدف الإستراتيجي –2: الحد من زيادة إثراء المغذيات ونضوب الأوكسجين نتيجة للتلوث الناشئ من مصادر برية في المياه الساحلية في الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة بما يتمشى مع برنامج العمل العالمي	• مكون الأنظمة الإيكولوجية البحرية الكبيرة في منطقة شرق آسيا (المياه الدولية/ وقد يشمل تدهور الأراضي) • مكون النظام الإيكولوجي البحري الكبير في البحر المتوسط (المياه الدولية/الملوثات العضوية الثابتة/التنوع البيولوجي) • مكون عالمي
الهدف الإستراتيجي –3: تحقيق التوازن بين الإفراط في استخدام الموارد المائية وتعارض استخداماتها في أحواض المياه السطحية والجوفية ذات الطبيعة العابرة للحدود	• مكون الأحواض في منطقة أمريكا الجنوبية (المياه الدولية/تغير المناخ) • مكون المياه الجوفية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا/الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المياه الدولية/تدهور الأراضي) • مكون عالمي
الهدف الإستراتيجي –4: الحد من المواد السامة الثابتة واختبار الإدارة التكيفية للمياه مع الجليد الذائب	• مكون تخفيض المواد السامة الثابتة (المياه الدولية/الملوثات العضوية الثابتة/تغير المناخ) • مكون المناطق القطبية والجليد الذائب (المياه الدولية/تغير المناخ)